المقارنة بين المثل الأعلى لله عز وجل
وبين قياس الأولى في حقه سبحانه

إعــداد

د. محمد بن عبدالرحمن أبو سيف الجهني

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث

في هذا البحث ضبط معنى (المثل الأعلى) على المفهوم الشرعي ، وبيان بعض ما يقتضيه فقه معنـــاه من أحكام إعتقادية ،وبيان معنى (قياس الأولى) ومشروعية استعماله في حق الباري ســـبحانه ،وعلـــة هـــذه المشروعية ، وتقرير ما يظهره هذا الضبط والبيان من علاقة لـــ(لمثل الأعلى) بـــ (قياس الأولى) ، وتحرير الفرق بينهما ، وتقرير أنهما ليسا شيئاً واحداً وإن كان بينهما تلازم.

والله الموفق للصواب لا شريك له.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده لا شريك له ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،

أما بعد :

فهذه دراسة للمثل الأعلى لله عز وجل ولقياس الأولى في حقه سبحانه ، قررت بها الفرق بينـــهما ، وحققت وجه العلاقة الذي وإن أوهمَ بعض طلاب العلم عدم التفريق بينهما إلا أنه لا يمنع وجود الفرق بينهما بل وظهوره .

أرجو أن تكون دراسة نافعة ، يطلبها لهم طالب العلم ، ويُبهج نظره سمتُها ، ويُرضي طلبه سبكُها ، ويُقنع فهمه حكُمها .

وأسأل الله الثواب على الصواب ، والعفو عن الهفو .

وقد جعلت هذه الدراسة في مبحثين ومطالب وفروع على النسق التالي :

المبحث الأول : (بيان المثل الأعلى وفقهه) :

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المعنى اللغوي لـ(المثل الأعلى) .

المطلب الثاني : المفهوم الشرعي لـ (المثل الأعلى) .

المطلب الثالث : فروع في فقه المثل الأعلى وهي :

الفرع الأول : أقسام الكمال وما هو منها المثل الأعلى .

الفرع الثاني : ثبوت المثل الأعلى لله على وجهي الإجمال والتفصيل .

الفرع الثالث : صورة قيام المثل الأعلى في قلب المؤمن .

المبحث الثاني : (قياس الأولى في حق الله والفرق بينه وبين المثل الأعلى) .

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : مشروعية قياس الأولى في حق الله تعالى .

المطلب الثاني : العلة في مشروعية قياس الأولى في حق الله تعالى .

المطلب الثالث : الفرق بين قياس الأولى والمثل الأعلى .

وهذه هي بين يدي القارئ .

وقد أسميتها : (المقارنة بين المثل الأعلى لله تعالى وبين قياس الأولى في حقه سبحانه) .

والله المستعان لا شريك له .

* * *

المبحث الأول : (بيان المثل الأعلى وفقهه) .

المطلب الأول : المعنى اللغوي لـ (المثل الأعلى) .

(المثل) يطلق لفظ (المثل) في اللغة على معان ، أحدها : (الصفة) فمثل الشيء صفته ، قرر هذا جماعة من أئمة العلم باللغة ، كابن قتيبة (١) ، والأزهري(٢) ، والجوهري(٣)، وابن سيده(٤) ، ومنه قول الله عز وجل في الصحابة : ﴿ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ ﴾ (٥)، روي عن ابن عباس وأبي

هريرة رضي الله عنهم وقتادة ومالك أن معناه : نعتهم (٦) . وكذا منه قوله : ﴿مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ (٧)، أي صفة الجنة (٨) ، روي عن عكرمة قوله في الآية : (مثل الجنة : نعت الجنة ، ليس للجنة مثل) (٩) ، قال ابن جرير : (وقال بعض نحويي البصريين معنى ذلك : صفة الجنة ، قال ومنه قول الله تعالى : (وله المثل الأعلى) ومعناه : ولله الصفة العليا) (١٠).

وقد رد بعض النحويين تفسير لفظ ((المثل)) بمعنى : الصفة ، فزعم أبوعلي الفارسي أنه غير معروف في كلام العرب(١١) ، وخطّأ المبرد من قال به (١٢)، وعللا ذلك بأن المثل معناه التمثيل ، والصفة تحليه(١٣).

وحكى ابن قتيبة عمن وصفهم بالملحدين الطاعنين في كتاب الله طعنهم في قول الله: ﴿مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ فقالوا : لم يأت بالشيء الذي جعل له الجنة مثلا ، أي أنهم لم يحملوا معنى (المثل) إلا على التمثيل ، وقد أبطل رحمه الله هذا بما مفاده أن ورود معنى المثل على معنى التمثيل لا يمنع وروده بمعنى الصفة في السياق الذي يقتضيه ، واستدل بالمروي من قراءات الصحابة رضي الله عنهم في الآية(١٤).

وتفسير الصحابة أصل لا يُعارض بفهم من سواهم ، فقد نزل القرآن بلغتهم التي بها يتخاطبون ، وهم عرب خلّص يفهمون دلالات الألفاظ أحسن ما يكون الفهم ، فعلى فهمهم القياس.

وتفسير لفظ ((المثل)) في قول الله : ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى ﴾، بمعنى الصفة أوفق من جهة المعنى وأوجب من جهة الحكم ، لأن الله لا مثل يضرب له به ، قال السمعاني : (فإن قيل : قد قال في موضع آخر: ﴿ فَلاَ تَضْرِبُواْ لِلّهِ الأَمْثَالَ ﴾،وقال هاهنا ﴿وَلِلّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىَ ﴾فكيف وجه الجمع ؟والجواب : أن معنى قوله: ﴿ فَلاَ تَضْرِبُواْ لِلّهِ الأَمْثَالَ ﴾ أي الأمثال التي هي الأشباه فإن الله تعالى لا شبه له ، وأما قوله : ﴿وَلِلّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىَ ﴾، أي الصفة العليا ، هذا جائز لكل أحد أن يقوله بل واجب) (١٥). قال ابن الجوزي : ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى ﴾، قال المفسرون أي : له الصفة العليا) (١٦).

(الأعلى) أفعل تفضيل ، ودخول (أل) عليه وحذف المفضل عليه يفيد العموم ، أي : أعلى من كل عالٍ ، وهو مشتق من الفعل (علا) يقول ابن فارس : (العين واللام والحرف المعتل ياء كان أو واوا أو ألفا ، أصل واحد يدل على السمو والارتفاع لا يشذ عنه شيء) (١٧)قال : (قال الخليل : أصل هذا البناء العلو) (١٨). قال ابن جرير في تفسير (الأعلى) في الآية (هو الأفضل والأطيب والأحسن والأجمل) (١٩).

قال الأزهري : (الأعلى : هو الله الذي هو أعلى من كل عالٍ واسمه الأعلى أي صفته أعلى الصفات) (٢٠).

ولفظ (الأعلى) يقضي بأن لما يتصف به الله من الصفات حالين لازمتين : الأولى : أنه من صفات العلو والكمال فليس في صفاته نقص وعيب بحال تعالى الله وتقدس .

الثانية : أنه لا يشاركه غيره سبحانه فيه ، فلا يكون في غيره ، فلا مثل ولا ند ولا عدل ولا كفء ولا سمي . فيكون المعنى الذي يقتضيه العرف اللغوي لعبارة : (المثل الأعلى) هو : (الصفة العليا وأعلى قدر منها وهو ما يمتنع فيه الشبيه والنظير والشريك) .

المطلب الثاني : (المفهوم الشرعي لـ (المثل الأعلى) :

الله عز وجل هو العلي الأعلى في ذاته وصفاته ، وفي أفعاله وربوبيته لخلقه ، وفي حقه عليهم من العلم به والعمل له وله في كل واحد من هذه الثلاث الوصف الأعلى ، ووجه العلو الذي ليس أعلى منه في ذلك يرجع لأمرين :

الأول : عدم المساوى والنظير ،

فهو سبحانه وتعالى الأعلى ذاتاً وصفات لا سمي له ولا كفء ولا ند ولا مثيل ولا عدل كما قال الله في وصف نفسه : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾(٢١)، ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾(٢٢) ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾(٢٣) ، وهو الأعلى في ربوبيته فلا رب سواه لا خالق إلا هو ولا مالك غيره ،ولا مدبر سواه كما قال سبحانه: ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (٢٤) ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾ ، (٢٥).﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ (٢٦)،وهو الأعلى في ألوهيته فلا يستحق العبادة سواه ، ولا إله إلا هو وحده لا شريك له قال تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُواْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ إِلَـهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ﴾ (٢٧) ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (٢٨).

الثاني : تنـزهه عن النقص والعيب

فهو سبحانه الأعلى ذاتاً وصفاتٍ تقدس عن العيب وسلم من النقص ، وجل عن الذم ، برئت ذاته وصفاته من السوء ، جل وعلا كما وصف نفسه بأنه ﴿ الْقُدُّوسُ السَّلامُ ﴾ (٢٩) ، وقال سبحانه : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الآخِرَةِ﴾ (٣٠)، وقال : ﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الأُولَى وَالآخِرَةِ ﴾(٣١) ، وقال: ﴿ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ (٣٢) وهو الأعلى في ربوبيته تنزه عن الشريك في الخلق والملك والتدبير ، وعن الظهير والمعين ، وعن الشريك في الجاه والقدر ، جل وعلا ، قال سبحانه : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ (٢٢) وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ (٣٣) ، وقال : ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَم يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ (٣٤)،

وهو الأعلى في ألوهيته تنــزه عن الند والشريك ، لا يصح الدين خالصا إلا له وحده ، وكل عمل فيه جنس شرك فباطل محض وكل معبود غيره فهو باطل محض كما قال سبحانه : ﴿بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ (٣٥)،

فهذا مجمع العلو الذي لا أعلى منه :

١- تنزهه عن النقص ، القاضي باتصافه بالكمال المطلق التام .

٢- عدم النظير المساوي له في كماله ، القاضي بأحديته.

وتنــزهه سبحانه عن النقص والعيب والذم جل تعالى ، هو علة انعدام المساوي والنظير ، والسمي والند ، والعدل والكفء ، والمثيل والشريك ، فإن كل ما سواه فلا ينفك عنه النقص والعيب بحال وإن تلبس بنوع كمال ، فإن كل موجود سواه سبحانه مفتقر إلى الله في وجوده فقد حدث من عدم، وهـذا أصـل في النقص ، ثم هو إلى عدم وهلاك ، وهذا أصل في النقص ، وهو بين هذين الأصليين تطرأ على كمالاته الأعراض والآفات من مرض وضعف وفقد ، وهذا أصل في النقص ، وهو على كل حال مفتقر إلى الله في بقائه ومآلـه . فكل الموجودات سوى الله متماثلات متكافئات مستويات في افتقارها إلى الله في حدوثها وفي افتقارها إلى الله في بقائها ومآلها ، وهذا في التكافؤ والتماثل العام الذي تشترك فيه جميع الموجودات سوى الله تعالى، ثم كل جنس منها تتماثل أفراده تماثلاً خاصاً ، وما من فردين منها إلا ويرجع سبب تماثلهما إلى واحد من ثلاثة أسباب إما أن أحدهما أصل للآخر ، ولهذا ماثل الأب ابنه ، أو أن أحدهما فرع عن الآخر ، ولهذا ماثل الابـن أبـاه ، أو أن أحدهما كفء للآخر ونظير له ، ولهذا تماثل بقية أفراد الجنس البشري .

ولم يبق إلا الله الواحد الأحد الغني بنفسه سبحانه الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ، القوي القهار ، المتصف بالكمال المطلق التام وحده لا شريك له . وهو سبحانه لا أصل له تفرع عنه فيماثله لهذا الوجـه ، فهو سبحانه (لم يولد) وهو سبحانه لا فرع له نشأ عنه فيماثله لهذا الوجه ، فهو سبحانه (لم يلـد) وهـو سبحانه لا كفء له فيماثله من هذا الوجه ، فهو سبحانه (لم يكن له كفوا أحد) ولذلك كان سبحانه كما قال عن نفسه : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾وعلاقته سبحانه بالموجودات غيره أنه هو لها : (الصمد) الذي تفتقـر إليـه وتصمد إليه في حدوثها وفي تدبيرها بعد الحدوث ، ولهذا كان حقا على الموجودات أن تعبده هو وحده فـلا يكون منها ميل إلى سواه من موجوداته بحال فهذا حقه في الوجود لأنه الأحد في كمال صـفاته والأحـد في ربوبيته فلا يكون إله سواه .

هذا هو المفهوم الشرعي لـ «المثل الأعلى» .

ولذلك ورد وصـف الله بالمثل الأعلى في سـياقين من كتاب الله ، فيهما تقرير هـذا المفهـوم الذي ذكرنا.

السياق الأول : في سورة النحل ، وهو في إبطال ضربين من كفر المشركين ، الأول : اتخاذهم الآلهة المتعددة مع الله ، الثاني : ادعاؤهم أن الملائكة بنات الله .

في هذا السياق ورد قوله سبحانه : ﴿ لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىَ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ فهو يقرر أن لله المثل الأعلى في ألوهيته ، وإذا صُرف من العبودية لغيره ، فإنه له سبحانه منها أعلى الصفة وأكملها وأتمها وهو كونه أحدا في استحقاقها ، لا ند له يستحقها معه أو من دونه ، وإن عُبد غيره فيكون معبوداً باطلاً . فهذا هو المثل الأعلى الذي يكون له وحده سبحانه لا يكون لغيره قط وهو الذي يعتقده أولياؤه وأهل عبوديته ، واتخاذ إله معه أو من دونه هو المثل السوء الذي عليه الكافرون ، وهو باطل ينقضه الحق في المثل الأعلى .

ويقرر أن لله المثل الأعلى في ذاته وصفاته ، لا يكون له سمي في ذاته وصفاته ، ولا يلحقه نقص بوجه من الوجوه ، ولذلك فلا ينبغي له اتخاذ الولد أصلا فضلا عن أن يكون له الناقص من الولد . فالمثل الأعلى قاض ببر اءته سبحانه من جنس النقص وأفراده ، وهذا هو الذي يعتقده أولياؤه أهل معرفته سبحانه ، ودعوى الكافرين أن له ولداً وأن له بنات هو المثل السوء الذي انحرف إليه ظنهم ، وهو باطل ينقضه الحق في المثل الأعلى .

السياق الثاني : في سورة الروم ، وهو في إبطال ضربين من كفر المشركين ، الأول : اتخاذهم الآلهة مع الله ، الثاني: استبعادهم البعث والمعاد . في هذا السياق قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ فهو يقرر أن لله المثل الأعلى في ألوهيته كما تقدم .

ويقرر أن له المثل الأعلى في ربوبيته ، فهو الذي أنشأ الخلق وبدأه وهو الذي يدبره ، لا خالق سواه ولا رب غيره .

وهذا المثل الأعلى هو الذي له سبحانه لذاته ، وهو الذي له عند أوليائه وأهل عبوديته في السموات والأرض .

فالسياقان يقرران أن المثل الأعلى لله في ذاته وصفاته ، وفي ربوبيته ، وفي ألوهيته ، وهذا المفهوم للمثل الأعلى هو المفسر في قوله سبحانه : ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَم يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلَّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ (٣٦) ، فقوله : ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا، هو المثل الأعلى في ذاته وصفاته فله صفات الحمد والكمال والبراءة من النقص ، وقوله : ﴿وَلَم يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلَّ﴾ هو المثل الأعلى في ربوبيته فهو الخالق وحده الذي يفتقر

إليه كل شيء وهو الغني عن كل شيء ، وقوله :﴿ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ هو المثل الأعلى في ألوهيتـه أي كـبره التكبير الذي هو حقه بإخلاص العبودية له .

وهو المفسر في قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (٣٧)فله الصفات العلا بـلا مثيل ، وبه فسر ابن عباس رضي الله عنهما المثل الأعلى فقد روي عنه أنه قال في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى ﴾ (٣٨) (يقول : ليس كمثله شيء)، وقد جعل ابن القيم آية :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ موضعا ثالثا ذُكر فيه المثل الأعلى في القرآن. (٣٩)، وهو المفسر في قوله : ﴿ وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ (٤٠) ، فـإن الصفة الأعلى هي التي لا يحاط بها علما فهي أعلى من كل علو يحاط به علماً .

وهو المفسر في قوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾كما تقدم .

ويلاحظ في السياقين المذكورين في سورتيّ النحل والروم الذين ورد فيهما ذكر (المثـل الأعلـى) اشتراكها في ذكر ألوهيته سبحانه ، ثم في أحدهما مع ذلك ذكر صفاته ، وفي الآخر ذكر ربوبيتـه ، وفي هـذا دلالة على اجتماع معنى المثل الأعلى ومفهومه في ألوهيته سبحانه ، ولذلك قال : ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ وهو نظير قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾(٤١)

ووجه اجتماع مفهوم المثل الأعلى في ألوهيته سبحانه ، أن استحقاق العبادة الذي هـو مقتـضى ألوهيته سبحانه لا يكون إلا لمن له كمال الذات والصفات بلا نقص ، وكمال الربوبية بلا عجز ، فيعبد لذاته ولربوبيته، لا يستحق العبادة إلا من كان كذلك ، فإذا كان استحقاق العبادة خالصا لواحد كان هو الواحد في كمال ذاته وفي ربوبيته ، فعلوُّه في ألوهيته سبحانه بكونه لا يستحق العبادة إلا هو لا حق لغيره فيها هو لعلوّه في ذاته بكمالها المطلق وفي ربوبيته، فظهر بهذا اجتماع مفهوم المثل العلى في الألوهية التي هي استحقاقه سبحانه العبادة وحده ، فالألوهية حقه الخالص له ، ولذلك فسر طائفة من الأئمة ، وأهل العلم المثل الأعلى بالألوهية ، فقال قتادة ، (المثل الأعلى شهادة لا إله إلا الله) (٤٢) وقال (ومثله أن لا إله إلا هو ولا معبود غيره) (٤٣)

وقال ابن جرير : (هو الأفضل والأطيب والأحسن والأجمل وذلك التوحيد والإذعان له بأنه لا إله غيره) (٤٤) وقال الأزهري : (صفة الله العليا : شهادة أن لا إله إلا الله ، فهذه أعلى الصفات ولا يوصف بها غير الله وحده لا شريك له ، ولم يزل الله عالياً متعالياً ، تعالى الله عن إلحاد الملحدين وهو العلي العظيم) (٤٥).

وقد استعرض ابن القيم رحمه الله أقوال السلف في حقيقة المثل الأعلى ثم خلص إلى أنها تدور علـى أربعة معانٍ هي في المحصلة المفهوم الذي ذكرناه هنا ، وهذه عبارة ابن القيم بعد ذكره جملة من أقوال أهل العلم : (قلت: المثل الأعلى يتضمن الصفة العليا ، وعلم العالمين بها ، ووجودها العلمي ، والخبر عنها وذكرهـا ، وعبادة الرب سبحانه بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه ، فهاهنا أربعـة أمـور : ثبـوت

الصفات العليا لله سبحانه في نفس الأمر ، علمها العباد أو جهلوها ، وهذا معنى قول من فسره بالصفة . الثاني: وجودها في العلم والتصور ، وهذا معنى من قال من السلف والخلف : إنه ما في قلوب عابديه وذاكريه من معرفته وذكره ومحبته وإجلاله وتعظيمه ، وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشترك فيه غيره معه ، بل يختص به في قلوبهم كما اختص في ذاته ، وهذا معنى قول من قال من المفسرين : أهل السماء يعظمونه ويحبونه ويعبدونه ، وأهل الأرض يعظمونه ويجلونه ، وإن أشرك من أشرك وعصاه من عصاه وجحد صفاته من جحدها فكل أهل الأرض معظمون له مجلون له خاضعون لعظمته ، مستكينون لعزته وجبروته ، قال تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (٤٦) فلست تجد أحدا من أوليائه وأعدائه إلا والله أكبر في صدره وأكمل وأعظم من كل سواه ، والثالث : ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها عن النقائص والعيوب والتمثيل ، الرابع : محبة الموصوف بها وتوحيده والإخلاص له والتوكل عليه والإنابة له ، وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان هذا الحب والإخلاص أقوى ، فعبارات السلف تدور حول هذه المعاني الأربعة لا تتجاوزها) (٤٧).

وهذه المعاني الأربعة هي في معنى قولنا : لله المثل الأعلى في ذاته وصفاته وفي ربوبيته لخلقه وفي حقه عليهم من العلم والعمل .

وقد حرر ابن سعدي في تفسير المثل الأعلى عبارة وُفق فيها بجمع معانيه بإتقان فقال : «(وله المثل الأعلى) وهو كل صفة كمال والكمال من تلك الصفة ، والمحبة والإنابة التامة الكاملة في قلوب عباده المخلصين والذكر الجليل والعبادة منهم ، فالمثل الأعلى هو : وصفه الأعلى وما ترتب عليه»(٤٨)، وهذه عبارة يصلح اعتبارها تعريفا يُصطلح عليه للمثل الأعلى .

المطلب الثالث : فروع في فقه المثل الأعلى:

الفرع الأول : أقسام الكمال وما هو منها المثل الأعلى :

صفات الكمال في الوجود جنسان في الجملة :

الجنس الأول : ما كان كمالاً في ذاته ، فهو من حيث هو كمال ، وهذا الجنس نوعان :

النوع الأول : ما كان كمالاً مطلقاً لا يستلزم نقصا قط بوجه من الوجوه ، وهذا النوع : هو ما يختص الرب سبحانه وتعالى به ، فلا يقوم إلا بالرب تعالى ، ولا يوصف به إلا هو ، وهذا النوع قسمان :

الأول : ما لا يقبل معناه الشركة فيه ، ولا يتصور معناه العام إلا للرب ، فلا يقوم معناه في الذهن ولا وجوده خارج الذهن إلا للرب سبحانه ، وهذا هو ما كان من أخص أوصافه سبحانه ، ككونه رب العالمين، وعلى كل شيء قدير ، وبكل شيء عليم ، وعلى كل شيء وكيل ، وبكل شيء محيط ، ونحوه .

الثاني : ما يقبل معناه العام الشركة فيه ، ولا يكون كمالاً مطلقاً لا نقص فيه إلا بإضافته إلى الرب سبحانه ، فهو لا يتعين ولا يتميز إلا بإضافته إلى الرب وتخصيصه به فلا تدخله الشركة إلا في الإطلاق ، وهذه هي صفات الكمال التي يوصف بها الخالق والمخلوق جميعا ، فيشتركان في معناها العام إذا أطلقت بلا إضافة ، فإذا أضيفت تميز ما يقوم منها في الخالق بخصائصه وما يقوم منها في المخلوق بخصائصه ، كالسمع والبصر والعلم واليد والوجه ونحوها ، ولهذا ورد في نصوص الشرع إضافة هذا القسم إلى الله وإلى خلقه ، كما قال سبحانه في وصف نفسه بالسمع والبصر : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ (٤٩) وقال في المخلوق :﴿ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (٥٠) ونحوه كثير جدا . (٥١)

النوع الثاني : ما استلزم نقصاً لغير ذاته ، وهذا النوع هو ما يقوم بالمخلوق من صفات الكمال التي يقبل معناها العام الكلي في الذهن الشركة فيه بين المخلوق والخالق ، فهذه تكون كمالاً في ذاتها ، ولكن يلحقها النقص من جهة قيامها بالمخلوق . وهذا النوع قسمان :

الأول : ما يكون كمالاً في المخلوق وهي صفات الكمال التي يكمل بها المخلوق وإنما استلزمت النقص من جهة أنها فيه محدثة بعد عدم ، وهي إلى فناء ، وهي بين الحدوث والفناء تطرأ عليها الأعراض من مرض وضعف وفقد ، فما يكون من كمالها يكون لائقاً بحال المخلوق مكافئاً لعجز ذاته ونقصها .

الثاني : ما يكون نقصاً في المخلوق ، وهي صفات الكمال التي ليس المخلوق لها بأهل ولا يستحقها، كالتكبر والجبروت والتعاظم والثناء على النفس ونحو ذلك ، فإن هذه صفات كمال في الخالق ، وهي صفات نقص في المخلوق ، ونقصها لا لذاتها وإلا لما اتصف الله بها ولكن لكون المخلوق ليس لها بأهل فهي منه تشبع بما لم يعط ، ومنازعة فيما لا حق له فيه كما قال سبحانه فيها : (الكبرياء ردائي والعظمة إزاري فمن نازعني واحدا منها أدخلته جهنم) (٥٢). ومدح الله نفسه العلية بأنه : ﴿ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴾ (٥٣) وقال في ذم مخلوقه : ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (٥٤).

الجنس الثاني : ما كان نقصاً في ذاته ولكن المخلوق يكمل به ، فهذا الجنس لا يليق بالخالق بحال ، ولكنه يكون كمالا في المخلوق لا لذاته ولكن لأن المخلوق يكمل به ، كالنوم هو في ذاته نقص ولذلك نفاه الله عن نفسه سبحانه ، ولكن المخلوق يكمل به يتخلص به من تعبه ويستعيد قوته ، وكالأكل والشرب هو في ذاته نقص ولكنه في المخلوق كمال لأن به قوامه ولذلك كان الذي لا يشتهي الأكل والشرب مريضا غير صحيح ، وكالولد هو في ذاته نقص ولكن المخلوق يكمل به لأن فيه بقاء جنسه وبه عونه على حاجاته وبه فخره وبقاء ذكره .

وحاصل القول أن الكمال ثلاثة أنواع :

١- كمال خاص بالخالق لا يستحقه المخلوق ولا يضاف إليه .

٢- كمال خاص بالمخلوق لا ينبغي للخالق ولا يضاف إليه .

٣- كمال مشترك بينها في معناه العام الكلي في الذهن ، ثم يقوم بالخالق منه ما يليق بجلاله وعظمته على نحو يخصه لا يكون في المخلوق ولا يضاف إليه ، ويقوم بالمخلوق منه ما يليق بضعفه وعجزه على نحو يخصه لا ينبغي للخالق ولا يضاف إليه .

وبالجملة فكل كمالٍ مطلق لا يستلزم نقصاً بوجه من الوجوه فهو صفة الله ، خاصة به سبحانه ، وفي كلام ابن تيمية رحمه الله في الكمال الذي يوصف الله به ذكر ثلاثة ضوابط هي :

١- أن يكون الكمال ممكن الوجود لا ممتنعاً .

٢- أن يثبت له أقصى ما يمكن من الأكملية .

٣- أن يكون سليما عن النقص لأن النقص ممتنع على الله (٥٥) .

وكل كمالٍ استلزم نقصا فهو صفة المخلوق ، خاصة به، وقد ضبطه ابن تيمية رحمه الله بأنه : كل ما كان مستلزماً لإمكان العدم عليه ، أو مستلزماً لحدوثه ، أو مستلزماً لفقره. (٥٦)

فإذا عرفت ذلك عرفت مواقع المثل الأعلى لله سبحانه وهو كل كمال مطلق اختص به الخالق لا نقص فيه بحال فلا يكون في المخلوق قط ، وقد يشترك المخلوق في بعضه مع الخالق في المعنى العام الموجود في الذهن لا في الحقيقة الخاصة به سبحانه القائمة بذاته العلية.

ويتصل بهذا ويلزم منه بل هو معناه تنزهه سبحانه عن كل نقص وعيب ، فإن معنى كون المثل الأعلى في الاتصاف بصفات الكمال المطلق هو معنى كونه في التنزه المطلق من كل عيب ونقص.

الفرع الثاني : ثبوت المثل الأعلى لله على وجهي الإجمال والتفصيل :

لله عز وجل المثل الأعلى على الإجمال ، وهذا أمر مستقر في الفطرة أن الله أعلى من كل شيء ، يقول ابن تيمية رحمه الله في هذا المعنى : (ولم يعلم أحد من الأمة نازع في هذا المعنى ، بل هذا المعنى مستقر في فطر الناس ، بل هم مفطورون عليه فإنهم كما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق فإنهم مفطورون على أنه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم وأكمل من كل شيء وقد بينا في غير هذا الموضع أن الإقرار بالخالق وكماله ، يكون فطرياً ضرورياً في حق من سلمت فطرته ، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة ، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها) (٥٧) .

وهذا المعنى الإجمالي المركوز في الفطر وتقتضيه الأدلة العقلية والبراهين اليقينية مع دلالة السمع عليه تستند إليه الأدلة السمعية الواردة في الشرع في خطابها للفطر والعقول بتعريفها بآحاد صفات الله وتفصيل محامده جل وعلا ، فيكون ثبوته في الإجمال دليل ثبوته في كل صفة مفردة ، فله سبحانه المثل الأعلى في كل صفة من صفاته ، وهذا المعنى مذكور في المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير اسم الله : (الصمد)

فقال : (الصمد السيد الذي كمل في سؤدده ، والشريف الذي كمل في شرفه ، والعظيم الذي كمل في عظمته ، والحليم الذي كمل في حلمه ، والغني الذي كمل في غناه ، والجبار الذي قد كمل في جبروته ، والعالم الذي قد كمل في علمه ، والحكيم الذي قد كمل في حكمه ، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله عز وجل هذه صفته لا تنبغي إلا له ، ليس له كفو وليس كمثله شيء ، فسبحان الواحد القهار) (٥٨). وأفراد هذا المعنى مبثوثة في نصوص الكتاب والسنة على نحو يطول معه إحصاؤها طولاً مفرطاً منها على سبيل المثال في الكتاب ، قوله سبحانه : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا ﴾ (٥٩) وقوله في صفة العلم: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ (٦٠) ومثله كثير ، وقوله في صفة الخلق : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ (٦١) ، ونظائر هذا كثير في كتاب الله ، وأما في السنة فمنه في صفة الرحمة حديث المرأة من السبي التي أخذت الصبي فأرضعته فقال r : (أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟) قالوا : لا ، قال : (لله أرحم بعباده من هذه بولدها) (٦٢)، ومنه قوله r (لا شيء أغير من الله) (٦٣) فاستقرار المعنى العام للمثل الأعلى لله في الفطر والعقول ، وتأكيده في النصوص الشرعية تكمله النصوص بذكر تفاصيله في محامد الرب سبحانه .

إذا عرفت ذلك عرفت أن الضابط الذي ينتهي إليه الأمر للمثل الأعلى هو : وصف الله بما وصف به نفسه في كتابه وما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه ، بشرطيه العامين الواردين في النصوص المعهودين في الفطر والعقول وهما :

١- ثبوت أتم الكمال وأعلاه السالم من النقص .

٢- نفي المثيل والكفء . على قاعدة : «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» .

الفرع الثالث : صورة قيام المثل الأعلى في قلب المؤمن :

صفات الله عز وجل لا يحاط بها علماً فهو كما وصف نفسه سبحانه :

﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (٦٤) ، والخلق عاجزون عن الإحاطة بصفات الله وإن رأوه سبحانه ، قال عز وجل : ﴿ لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ﴾ (٦٥) يعني : لا تحيط به وإن رأته ، والله أعلى وأجل من أن يحيط به خلقه علماً ، ولذلك كان من أصول أهل السنة : (قطع الطمع عن العلم بكيفية صفات الله عز وجل) فلا طمع في ذلك لأنه غير حاصل قط حتى مع رؤيته سبحانه ، فحقائق صفات الله غيب لا ينجلي قط لأحد ، لا يدركه ملك مقرب ولا نبي مرسل ، ولا يخطر على قلب بشر بحال ، وحظ الخلق من العلم بصفات الرب سبحانه إنما هو العلم بمعانيها ليس إلا وبهذا العلم أعان الله خلقه على الإيمان بها ، فبين لخلقه معانيها بما هو أوعى للسامع وأمكن وأيسر، فسمى صفاته بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد ، لأن الإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يخبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد ، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة

العلم بما في الشاهد مع العلم بالفارق المميز وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد. (٦٦)

وبهذا العلم يحصل للعبد من العلم بحقائق صفات الله معنى عامٌ مفهومٌ وبينٌ وهو أن الله ليس كمثله شيء ، وعلى هذا المعنى العام أحال الله الإيمان بحقائق صفاته سبحانه ، وأعلنها قولاً فصلا في هذا الشأن فقال : ﴿وَلِلّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىَ ﴾، فالمثل الأعلى الذي يقوم في قلب المؤمن هو معنى عام يمنع تسوية الله بشيء غيره ، وإفراده في كماله ، ولأن حقيقة المثل الأعلى لا يدركها العبد فإن المؤمن يقوم في قلبه أن أعلى كمال يدركه فكمال الله أعلى منه ، على حد المقولة التي نحفظها : (كل ما خطر في بالك فالله أعلى من ذلك) أي أن كل كمال يخطر في بالك حيث بلغت غايته فكمال الله أعلى منه وأجل.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله صورة لقيام المثل الأعلى في قلب المؤمن استشهد لها بالكتاب والسنة فقال : (وإذا شئت زيادة تعريف بهذا المثل الأعلى فقدِّر قُوى جميع المخلوقات اجتمعت لواحد منهم ثم كان جميعهم على قوة ذلك الواحد فإذا نسبت قوته إلى قوة الرب تبارك وتعالى لم تجد لها نسبة وإياها البتة ، كما لا تجد نسبة بين قوة البعوضة وقوة الأسد ، فإذا قدرت علوم الخلائق اجتمعت لرجل واحد ثم قدرت جميعهم بهذه المثابة كانت علومهم بالنسبة إلى علمه تعالى كنقرة عصفور من بحر ، وإذا قدرت حكمة جميع المخلوقين على هذا التقدير لم يكن لها نسبة إلى حكمته ، وكذلك إذا قدرت كل جمال في الوجود اجتمع لشخص واحد ثم كان الخلق كلهم بذلك الجمال كان نسبته إلى جمال الرب تعالى وجلاله دون نسبة السراج الضعيف إلى جرم الشمس .

وقد نبهنا الله سبحانه على هذا المعنى بقوله :﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٦٧) فقدِّر البحر المحيط بالعالم مداداً وراءه سبعة أبحر تحيط بها كلها مداد تكتب به كلمات الله نفدت البحار وفنيت الأقلام التي لو قدرت جميع أشجار الأرض من حين خلقت إلى آخر الدنيا لم تنفد كلمات الله . وقد أخبر النبي r : (إن السموات السبع في الكرسي كحلقة ملقاة بأرض فلاة والكرسي في العرش كحلقة ملقاة في أرض فلاة) (٦٨)، والعرش لا يقدر قدره إلا الله ، وهو سبحانه فوق عرشه يرى ما عباده عليه ، فهذا هو الذي قام بقلوب المؤمنين المصدقين العارفين به سبحانه من المثل الأعلى فعرفوه به وعبدوه به وسألوه به ، فأحبوه وخافوه ورجوه وتوكلوا عليه وأنابوا إليه واطمأنوا بذكره وأنسوا بحبه بواسطة هذا التعريف فلم يصعب عليهم بعد ذلك فهم استوائه على عرشه ، وسائر ما وصف به نفسه من صفات كماله ، إذ قد أحاط عليهم بأنه لا نظير لذلك ولا مثل له ولم يخطر بقلوبهم مماثلته لشيء من المخلوقات). (٦٩)

المبحث الثاني : قياس الأولى في حق الله والفرق بينه وبين المثل الأعلى

توطئة:

القياس هو : تقدير الشئ بغيره (٧٠)، وقد اشتُهر عند المتكلمين نوعان من القياس :

الأول : قياس التمثيل ، وهو : انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين ، وهو قياس يستوي فيه الأصل والفرع .

الثاني : قياس الشمول ، وهو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي ، وهو قياس تستوي أفراده في حكمه .(٧١)

وهما قياسان متلازمان ، فقياس التمثيل أصل لقياس الشمول ، إما سبب في حصوله ، وإما لايوجد بدونه ، لأن العلم بالكليات الذهنية ينتزع من العلم بالأفراد الخارجية ، والعلم بثبوت الوصف المشترك في الخارج هو أصل العلم بالقضية الكلية .(٧٢)

وهذان القياسان يحكمان بالتسوية بين أفرادهما ، أما قياس الأولى فهو أمر آخر غيرهما فهو لا يحكم بالتسوية بين أفراده البتة ، بل يقضى لأحد أفراده بأنه الأولى بالحكم من الآخر مع المباينة في الخصائص، فهو يحكم بالأولوية من غير تسوية ،فهو قياس يختص بالقدر المشترك بين أفراد ه ، وهذا القدر المشترك هو المعنى العام الموجود في الذهن ، ولا يتناول هذا القياس القدر المميز بين أفراده ، وهوالقدر الذى توجبه الإضافة والتخصيص ويُحصَّل خارج الذهن. (٧٣)

المطلب الأول : مشروعية قياس الأولى في حق الله

قياس الأولى في حق الله عز وجل قياس شرعي صحيح دل على شرعيته النص ففي القرآن : ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ ﴾ (٧٤) وفيه :﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ ﴾ (٧٥)، وفيه ﴿ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ (٧٦) وفي الحديث أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي r فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : (نعم حجي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ اقضوا الله ، فالله أحق بالوفاء) (٧٧) ، وفي حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه في حفظ العورة لما قال : فإذا كان أحدنا خالياً ؟ قال r :(فالله أحق أن يستحي منه من الناس) (٧٨) .

فهذه أصول شرعية فيها استعمال قياس الأولى في حق الرب سبحانه ، وأن الله أولى بالكمال وأحق، فهي دليل على مشروعية استعماله ، وفيها تقرير أن الله أولى أن يؤدى حقه الواجب له من العبودية من أن تؤدى حقوق العباد بعضهم على بعض. وقد ورد في كتاب الله تقرير الأدلة العقلية الدالة على أن الله أولى بصفات الكمال أن تقوم به سبحانه من أن تقوم بخلقه ، وهو تقرير وجوه قياس الأولى في حق الرب سبحانه

وأدلته ، و من ذلك:

١- أن القرآن قرر أن معطى صفات الكمال وموجدها أولى بها ، فقال سبحانه : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ (٥) يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالاً لُّبَدًا (٦) أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ (٧) أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ (٩) وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾(٧٩) أي : أيحسب ألا نراه ونحن وهبناه العينين ، قال ابن القيم : (نبهك بهذا الدليل العقلي القاطع أن الذي جعلك تبصر وتتكلم وتعلم أولى أن يكون بصيراً متكلماً عالماً ، فأي دليل عقلي قطعي أقوى من هذا وأبين وأقرب إلى العقول) (٨٠)، ومثله قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ (٨١) أي من الآيات الظاهرة للعقول تراها ولا تردها إلا جحداً أن الذي خلقهم أشد قوة من غيرهم هو أولى أن يكون أشد منهم قوة .

قال ابن تيمية رحمه الله : (الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق، والذي جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال منه ، فالذي جعل غيره قادراً أولى بالقدرة ، والذي علم غيره أولى بالعلم ، والذي أحيا غيره أولى بالحياة). (٨٢)

٢- أنه سبحانه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى كالعلم والجهل ، والحياة والموت، ونحوه ، والصفتان إحداهما كمال والأخرى نقص ، والله أولى بالكمال سبحانه وأحق . وهذا قرره القرآن في مواضع منها قوله سبحانه :﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٨٣) قال ابن القيم : (فما أصح هذا الدليل وما أوجزه) (٨٤) ، قال ابن تيمية : (قد بين أن الخلق صفة كمال ، وأن الذي يخلق أفضل من الذي لا يخلق) (٨٥)، فالله أولى بالكمال وبالأفضل سبحانه ، وقال سبحانه : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ (٨٦) فبين أن البصر كمال والنور كمال ، وأن البصير أكمل والنور أكمل فالله أولى بذلك .

وقد نقل ابن تيمية رحمه الله اعتراضاً لطائفة من النفاة على هذا الدليل ، ووجه الاعتراض أن اتصاف الموصوف بإحدى الصفتين المتقابلتين إنما يلزم إذا كان فيمن شأنه أن يقبل الاتصاف بإحداهما لا فيمن لا يقبل ، كالحائط لا يقال له : أعمى ولا بصير ، وكذا سائر الجمادات ، والرب تعالى عن قولهم عندهم غير قابل للاتصاف أصلاً ، فلا يكون أولى بالاتصاف بالأكمل من الصفتين ، وقد أجاب رحمه الله عن هذا الاعتراض من وجوه(٨٧)، حاصلها :

الأول : أن هذه محض دعوى اصطلحوا عليها هم ، وهي بدعة عقلية ولغوية وشرعية، وإلا فإن ما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام فإنه يمكن وصفه بالموت والصمم والعمى والخرس ، والعرب

تفعل ذلك وجاء القرآن به وورد في الحديث منه ، فالعرب مثلاً تقسم الأرض إلى الحيوان والموتان ويقولون :

اشتر الموتان ولا تشتر الحيوان ، أي : اشتر الأرضين والدور ولا تشتر الرقيق والدواب ، وتقول العرب : لبن أخرس ، أي خاثر لا صوت له في الإناء ، وسحابة خرساء ليس فيها رعد ولا برق ، وتقول : ما له صامت ولا ناطق ، فالصامت الذهب والفضة ، والناطق الإبل والغنم ، وجاء القرآن بذلك أيضا قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ (٢٠) أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاء وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ (٨٨) فهذا في وصف الأصنام وهي من الجمادات ، ومنه في الحديث قوله : (العجماء جبار)(٨٩) والعجماء هي : البهيمة سميت بذلك لأنها لا تتكلم . (٩٠)

الثاني : أن كل موجود فهو يقبل الاتصاف بهذه الصفات ونقائضها فإن الله قادر على جعل الجماد حياً ، كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصي .

الثالث : لو سلمنا – جدلا – إمكان وجود من لا يقبل الاتصاف بالصفات المذكورة ونقائضها ، فإنه لا يمكن قط في صفتي الوجود والعدم فإن كل شيء يتصف بإحدى هاتين الصفتين ، إذ الشيء إما موجود أو معدوم ، والوجود كمال والعدم نقص فالموجود أكمل من المعدوم ، وإذا كان ذلك كذلك فالرب سبحانه موجود، ولا نزاع في هذا ، ثم إن الموجود إما قابل للاتصاف بالصفات أو غير قابل – على زعمهم – ،وقبول الاتصاف كمال وضده نقص ، والله أولى بالكمال ولا ريب ، ثم الصفات متقابلة الكمال منها يقابله النقص والله أولى بالكمال .

الرابع : أن الذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً من الذي يقبلها مع اتصافه بنقائضها، فالجماد الذي لا يقبل في زعمهم الوصف بالبصر ولا العمى أعظم نقصاً من الحي القابل الأعمى الأخرس ، فإذا قيل : إن الباري عز وجل لا يقبل الاتصاف بذلك كان هذا وصفاً له بنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ،تعالى وجل ، فصار قولهم أنكر من قول من قال : لا يتكلم ولا يسمع ولا يبصر .

الخامس : أن نفس الاتصاف بالصفات في ذاته كمال ، ونفيه لذاته نقص ، مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها ، والله أولى بالكمال ، ولهذا ورد في آيات عديدة في كتاب الله تعييب من عبد من تنتفي عنه الصفات ، فمن ذلك قوله سبحانه : ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً﴾ (٩١) قال ابن تيمية : (فدل ذلك على أن عدم التكلم والهداية نقص ، وأن الذي يتكلم ويهدي أكمل ممن لا يتكلم ولا يهدي ، والرب أحق بالكمال) ، إلى أن قال : (ومثل هذا في القرآن متعدد من وصف الأصنام بسلب صفات الكمال كعدم التكلم والفعل ، وعدم الحياة ، ونحو ذلك مما يبين أن المتصف بذلك منتقص معيب كسائر الجمادات ، وأن هذه الصفات لا تسلب إلا عن ناقص

معيب ، وأما رب الخلق الذي هو أكمل من كل موجود فهو أحق الموجودات بصفات الكمال ، وأنه لا يستوي المتصف بصفات الكمال والذي لا يتصف بها)(٩٢) .

فانتقض الاعتراض ، وتقرر قياس الأولى في حق الرب سبحانه بهذا الدليل العقلي الضروري .

المطلب الثاني : العلة في مشروعية قياس الأولى في حق الله :

القياس هو تقدير الشيء بغيره _ كماتقدم _، وتقدير صفات الرب بصفات غيره يقتضي كونه أولى بالاتصاف بصفات الكمال وأولى بالتنزه من صفات النقص ، ولا يقتضي مساواته لغيره ولا مماثلته ، ولذلك فإنما يجوز من الأقيسة في هذا التقدير قياس الأولى فحسب .

وإنما جاز قياس الأولى في حق الرب سبحانه لأنه لا يقتضي مساواة ولا مماثلة وليس فيه إلا أن الله أولى بالصفة من خلقه ،والأولوية لا تستلزم المساواة ، ومبنى قياس الأولى على أن لله تبارك وتعالى المثل الأعلى، فلا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة بخلقه ، فإنه لا مثل له سبحانه، ولا كفو ولا ند ، فلا يضرب له المثل المساوي ، فهو لا يجتمع هو وغيره تحت كلي تستوي أفراده فيجوز له قياس الشمول ، ولا يستوي هو وغيره فيماثله فيجوز له قياس التمثيل، فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس شمول تستوي أفراده في كليته ولا في قياس تمثيل يساويه بشيء من خلقه فيماثله فيه. (٩٣)

وعلى هذا فقياس الأولى يكون في نوع الكمال الذي تقع في معناه العام الشركة بين الخالق والمخلوق كما قدمنا بيانه في أقسام الكمال ، فكل كمال مشتركٍ بين الرب وبين عباده من الأسماء والصفات والأفعال فإنه يُقَدَّرُ في الرب على الأولى فهو أحق به وليس بينهما قدر مشترك يستويان فيه إلا المعنى العام المحصل في الذهن حال الإطلاق قبل الإضافة والتخصيص، وأثبت هنا نقلاً – وإن طال شيئاً ما – عن ابن تيمية رحمه الله فيه بيان شافٍ لهذا الذي نقرره ، يقول رحمه الله : (وهو سبحانه لا يسمى من الأسماء ولا يوصف من الصفات إلا بما يخصه ويمنع مشاركة غيره له ، وإذا أضيف ما يشبه ذلك الاسم أو الصفة إلى غيره كان أيضاً مقيداً بما يوجب اختصاص ذلك الغير به ، ويمنع أن يكون لله شريك في شيء من أسمائه وصفاته ، لكن إذا قُدر تجرد ذلك الاسم عن المخصصات – وهذا تقدير لا وجود له في الخارج – كان مشتركاً بين المسميات ، كما أنه إذا قدر صفة مشتركة بين الموصوفات – وهو المعنى العام ، وهذا تقدير لا وجود له في الخارج – كانت تلك الصفة وذلك المعنى العام مشتركاً بين الموصوفات والموجودات ، لكن هذا المطلق المشترك من الأسماء والمعاني والصفات إنما ثبوتها في الأذهان لا في الأعيان ، وقد قدمنا أن هذا التقدير إنما يفعل للحاجة إلى زوال الاشتراك الذي في نفوس بني آدم الذين ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ فيقدر تقديرا ليبين بتقديره ما فيه من افتقاره أو ما فيه من علو الله على غيره ، وأن له المثل الأعلى ، وأنه أحق بكل ثناء وأبعد عن كل نقص ، كما يقدر وجود مثل للباري أو شريك في الملك ونحو ذلك ليس بتقدير امتناعه وتنزه الباري منه ،

إذ كل ما ينزه عنه الباري – تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيرا – من الشركاء والأولاد والأنداد والعيوب والنقائص وسائر ما يصفه به المبطلون الذين : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ فلا بد من تصوره وتقديره في النفس لينفى عن الرب وينزه عنه ، إذ حكم الذهن بنفي شيء وإثباته لا يكون إلا بعد تصوره فلا يمكن نفي شيء وتنزيه الرب عنه إن لم يكن معلوماً متصوراً في الذهن وهو لا حقيقة له في الخارج ، فيكون مقدراً تقديراً بطريق المقايسة والمشابهة للمخلوق الموصوف ، ثم حينئذ يصير معلوماً فينفى ويسلب ، ويقدس الرب عنه وينزه ، وهذا الذي قلناه عام في كل أمر يُقدرُ مشترك بين الرب وبين عباده من الأسماء والصفات وغير ذلك فليس بينهما قدر مشترك يستويان فيه ، ولكن هو أحق من كل موجود وكامل بكل وصف له وجودية وكمالية ، وينفى كل صفة سلبية ونقصيه ، وهو أحق بمناقضة المعدوم الناقص ومنا فاته ومباينته من كل شيء ، فإذا ثبت لغيره صفة وجودية كمالية كان له من ذلك ما هو أكمل وأعلى وأرفع ، فإنه سبحانه وتعالى له المثل الأعلى ، وإذا نزه غيره عن عدم أو نقص كان له من التنزيه ما هو أكمل وأعلى وأرفع ، قال تعالى في الأول : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ وقال في الثاني :﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ﴾ وهي التي ضرب مثلاً إلى قوله : ﴿لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىَ ﴾ وإذا ثبت له الأعلى من ثبوت الوجود والكمال ونفي العدم والنقص ، فإن الذهن أيضاً يأخذ هنا قدراً مشتركاً فيجرده تجريداً ، وإن لم يكن ذلك موجوداً في الخارج، ليستدل بذلك القدر المشترك على أن الله ما هو أعلى وأرفع في جانب الوجود والعدم ، وهذا الذي يسميه بعض الناس الألفاظ المشككة(٩٤) فينتقل الذهن والمتكلم من إثبات القدر المشترك إلى القدر المميز وإن لم يكن في الخارج شيء مشترك أصلاً ، ويثبت من المعاني والألفاظ التي فيها تشبيه واشتراك بحسب ذلك ، كلفظ الوجود ، والذات ، والعليم ، والقدير ، والسميع ، والبصير ، وغير ذلك من أسماء الرب وصفاته سبحانه وتعالى ، فليس لأحد قط أن يحصر الفارق بين الله وبين غيره في شيء معين من جنس ما يجده من الفوارق بين المخلوقات حتى يقول إنه ليس بينه وبين غيره من الفرق إلا مثل ما بين كذا وكذا ولو قال ذلك على تقدير قول منازعه ، وذلك أنه على ذلك التقدير أيضاً فلله حقيقة اختص بها تباين سائر الخلائق ولا يعلمها العباد)(٩٥).

وقياس الأولى مقرر هذه المباينة مانع من توهم المساواة ، ولذلك جاز في حق الله ، ولا يجوز غيره من الأقيسة في حق الله .

المطلب الثالث : الفرق بين قياس الأولى وبين والمثل الأعلى :

مما تقدم يظهر جلياً أن المثل الأعلى ليس هو قياس الأولى بل بينهما فرق ، ويظهر الفرق بينهما جلياً في أمرين :

الأول : أن قياس الأولى فيه إلحاق الصفة بصفات الله ، وإثباها له بكونه أولى بها من المخلوق ، والمثل الأعلى فيه بيان الكيفية العامة المجملة للصفة بعد ثبوها .

فمثلاً : الله أحق بصفة السمع من المخلوق ، هذا قياس الأولى ، ولسمع الله الصفة الأعلى التي ليس كمثلها شيء ، وكل سمع فهو دونها ، هذا المثل الأعلى ، وهذا فرق جلي .

الثاني : أن المثل الأعلى هو دليل قياس الأولى ، فإننا إنما نقرر كون الله أولى بصفة الكمال من المخلوق المتصف بها بكونه سبحانه له المثل الأعلى والأكمل والأتم الذي يمنع أن يقوم ما هو كمال في ذاته من الصفات بغيره دونه تعالى وجل .

ويتقرر الفرق بين قياس الأولى والمثل الأعلى بما يظهر جلياً من سياق ما تقدم من أن قياس الأولى لايكون إلا في نوع واحد من أنواع صفات الكمال التي في الوجود وهو ما كان كمالاً في ذاته ويقبل معناه العام الشركة فيه بين المخلوق والخالق ، كما تقدم في المطلب الثالث من المبحث الأول ،فقياس الأولى لايكون إلا في هذا النوع من الصفات ، ولا استعمال له في صفات الكمال التي هي أخص أوصافه سبحانه فلا تقوم بغيره ، فيكون قياس الأولى مقرراً لوجه من وجوه المثل الأعلى وليس مقرراً له من كل وجه مستغرقا إياه ، والمثل الأعلى أعم من قياس الأولى يشمله وغيره فهو في ألوهية الله وربوبيته وسائر خصائصه، على ما تقدم بيانه ، ولذلك يخرج عن قياس الأولى كل صفة كمال في المخلوق هي في ذاها نقص وإن كان يكمل بها كالولد والنوم ونحوه ، فهذه من الكمال الذي يختص به المخلوق لا ينبغي للخالق بوجه من الوجوه ، فهذه وإن كانت كمالاً في المخلوق إلا أنه يمتنع أن يقال فيها : إن الله أولى بها ، تعالى الله ، وهذا يظهر خطأ تقرير المثل الأعلى بقياس الأولى وحده وجعله هو صورة المثل الأعلى وحقيقته ، وحصر المثل الأعلى فيه ، وقصره عليه وجعله هوهو ، ولكن يستدل للمثل الأعلى بقياس الأولى فهو من أدلة قياس الأولى وليس هو .

الهوامـــــش

١- انظر تأويل مشكل القرآن ٤٩٦.
٢- انظر تهذيب اللغة ٩٥/١٥.
٣- انظر الصحاح ١٨١٦/٥.
٤- انظر المحكم ١٥/ ٢٩٥ ، وانظر :اللسان ٦١١/١١-٦١٢ وانظر إصلاح الوجوه والنظائر ٤٢٨ ، والمفردات ٤٦٢ ، والقاموس المحيط ١٣٦٤.
٥- سورة الفتح ٢٨.
٦- انظر تفسير ابن جرير ٣/٢٦ ، وتهذيب اللغة ٩٥/١٥ ، والدر المنثور ٨٢/٦ و ٨٣ ، وزاد المسير ٤٤٧/٧ .
٧- سورة الرعد ٣٥ ، وسورة محمد ١٥.
٨- انظر تأويل مشكل القرآن ٨٣و ٤٩٦ ، وتفسير ابـــن جريـــر ١٠٩/١٣ والمراجـــع الـــسابقة في الحواشي:(٢ و ٣ و ٤) ، وزاد المسير ٣٣٤/٤ و ٤٠١/٧ .
٩- انظر الدر المنثور ٦٤/٤.
١٠- تفسير ابن جرير ١٠٩/١٣ ، وانظر المفردات ٤٦٢.
١١- انظر المحكم ٩٥/١٥، ولسان العرب ٦١١/١١ ، وتاج العروس ١١٠/٨ .
١٢- المقتضب ١٨٥/٢.
١٣- انظرقول المبرد في المقتضب ١٨٥/٢ ، وقول أبي علي الفارسي في المحكم ٩٥/١٥ ولسان العرب ٦١١/١١ ، وتاج العروس ١١٠/٨ .
١٤- انظر تأويل مشكل القرآن ٣١و ٨٣.
١٥- تفسير السمعاني ١٨١/٣ ، وانظر تفسير القرطبي ١١٩/١٠.
١٦- زاد المسير ٢٩٨/٦ ، وانظر تفسير البغوي ٧٣/٣.
١٧- معجم مقاييس اللغة ٤/.١١٢
١٨- معجم مقاييس اللغة ١١٣/٤.
١٩- تفسير ابن جرير ٨٥/١٤.
٢٠- تهذيب اللغة ١٨٦/٣.
٢١- سورة مريم ٦٥.
٢٢- سورة الاخلاص .

٢٣- سورة الشورى ١١ .

٢٤- سورة الرعد ١٦.

٢٥- سورة فاطر ٣

٢٦- سورة الزمر ٦٢

٢٧- سورة التوبة ٣١.

٢٨- سورة البقرة ١٦٣.

٢٩- سورة الحشر .

٣٠- سورة سبأ ١.

٣١- سورة القصص ٧٠.

٣٢- سورة الروم ١٨.

٣٣- سورة سبأ ٢٢- ٢٣.

٣٤- سورة الإسراء -١١١ .

٣٥- سورة الحج ٦٢.

٣٦- سورة الاسراء -١١١ .

٣٧- سورة الشورى ١١.

٣٨- أخرجه ابن أبي حاتم ٢٢٨٧/٧ ، وابن جرير ٨٤/١٤ ، ونسبه في الدر المنثور ١٢١/٤ و ١٥٥/٥ إلى عبد الرزاق والبيهقي

٣٩- الصواعق المرسلة ٤٢٥/٢.

٤٠- سورة طه ١١٠.

٤١- سورة الزخرف ٨٤.

٤٢- أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير ٢٢٨٧/٧ رقم ٢٥٤٧ ، وابن جرير في تفسيره ٨٤/١٤٥ ونسبه في الدر المنثور ١٥٥/٥ إلى عبد الرزاق وابن المنذر .

٤٣- اخرجه ابن أبي حاتم في التفسير ٢٢٨٨/٧ رقم ١٢٥٤٨ ، وابن جرير ٢٥/٢١.

٤٤- تفسيره ٨٥/١٤.

٤٥- تهذيب اللغة ١٨٦/٣- ١٨٧.

٤٦- سورة البقرة ١١٦.

٤٧–الصواعق المرسلة ١٠٣٤/٣–١٠٣٥ ، والمعنى الرابع الذي ذكره ابن القيم ذكر ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة ٣٧٦/٥ أنه يقال له : (المثال الحي والمثال العلمي).

٤٨– تيسير الكريم الرحمن ٦٤٠.

٤٩– سورة الشورى .

٥٠– سورة الانسان ٢.

٥١–انظر أمثلة سردها ابن خزيمة في التوحيد ٢٦–٢٣٦ وابن تيمية في التدمرية ٢٢–٣٠.

٥٢– أخرجه أحمد ٤٧٣/١٤ رقم ٨٨٩٤ و ٢١١/١٥ رقم ٩٣٥٩.

٥٣– سورة الحشر ٢٣ .

٥٤– سورة غافر ٣٥.

٥٥– انظر الفتاوى ٧١/٦ و ٨٥ – ٨٧.

٥٦– انظر الفتاوى ٨٧/٦.

٥٧– الفتاوى ٧٢/٦–٧٣ .

٥٨–أخرجه ابن جرير في التفسير ٣٤٦/٣٠ وابن أبي حاتم ٣٤٧٤/١٠ رقم ١٩٥٣٥ ، وأبو الشيخ في العظمة ٣٨٣/١ رقم ٩٦ ، والبيهقي في الأسماء والصفات ٧٨–٧٩.

٥٩– سورة المائدة ٥٠.

٦٠– سورة الإسراء ٥٥.

٦١– سورة المؤمنون ٢٣.

٦٢– متفق عليه ،أخرجه البخاري ، انظره مع الفتح ٤٢٦/١٠ رقم ٥٩٩٩ ، ومسلم ٢١٠٩/٤ رقم ٢٧٥٤.

٦٣– أخرجه البخاري ، انظره مع الفتح ٣١٩/٩ رقم ٥٢٢٢.

٦٤– سورة طه ١١٠.

٦٥– سورة الأنعام ١٠٣.

٦٦– انظر التدمرية ٩٧.

٦٧– سورة لقمان ٢٧.

٦٨–أخرج نحوه ابن أبي شيبة في العرش ٧٧ رقم ٥٨ ، وابن جرير في التفسير ٨/٣ وأبو الشيخ في العظمة ٥٨٧/٢ رقم ٢٢٠ ، والبيهقي في الأسماء والصفات ٥١١ ، وصححه الألباني بمجموع طرقه في الصحيحة رقم ١٠٩، وذكر ابن حجر في الفتح ٤١١/١٣ أن ابن حبان صححه .

٦٩- الصواعق المرسلة ٢/٤٣٠ – ٤٣٣ ،{وكلمة :(أحاط عليهم) في آخر النقل هكذا وردت فيه ولعل الصواب :(علمهم).}، وانظر درء تعارض العقل والنقل ٣٨٨/٧ – ٣٨٩ .

٧٠- انظر الفتاوى ١١٩/٩ ،والكليات ٧١٣.

٧١- انظر الفتاوى١١٩/٩–١٢٠ .

٧٢- انظر الفتاوى ٢٠٤/٩،ودرء تعارض العقل والنقل٣١٨/٧–٣١٩،و١٢٥/٦–١٢٧،والرد على المنطقيين٢٠٠–٢٠١.

٧٣- انظر درء تعارض العقل والنقل٣٦٢/٧

٧٤- سورة التوبة ١٣ .

٧٥- سورة الأحزاب ٣٧٢ .

٧٦- سورة التوبة ٦٢.

٧٧- أخرجه البخاري ٦٤/٤ رقم ١٨٥٣ ، و ٥٨٤/١١ رقم ٦٦٩٩ ، و ٢٩٦/١٣ رقم ٧٣١٥.

٧٨- أخرجه ابن ماجه ٣٢٤/١ رقم ١٩٢٠ ، والترمذي رقم ٢٧٦٩ ، وأبو داود ٤٠/٤ رقم ٤٠١٧ ، وأحمد ٢٣٥/٣٣ رقم ٢٠٠٤٣ وعلقه البخاري بصيغة الجزم انظر الصحيح مع الفتح ٣٨٥/١.

٧٩- سورة البلد ٧–١٠.

٨٠-الصواعق المرسلة ٩١٥/٣.

٨١- سورة فصلت ١٥.

٨٢- الفتاوى ٧٧/٦.

٨٣- سورة النحل ١٧.

٨٤- الصواعق المرسلة ٩١٤/٣.

٨٥- الفتاوى ٧٩/٦.

٨٦- سورة الرعد ١٦.

٨٧- انظر درء تعارض العقل والنقل ٣٧/٤–٣٩، و١٢٧/٦–١٣٧،والتدمرية ٦١–٦٥ و ١٦٠–١٦١، وهذا الإعتراض معروف للجهمية الغلاة المعطلة نفاة الصفات ومن وافقهم من الباطنية والفلاسفة ، وقد أشكل على الآمدي وغيره من الأشعرية وظنوا صحته . انظر درء التعارض ٣٦/٤.

٨٨- سورة النحل ٢٠–٢١.

٨٩- جزء من حديث في البخاري ٣٦٤/٣ رقم ١٤٩٩.

٩٠- انظر الفتح ٣٦٥/٣.

٩١- سورة الأعراف ١٤٨.

٩٢- الفتاوى ٦/٨١ - ٨٣.

٩٣- انظر التدمرية ٥٠ ، والرد على المنطقين ١٥٠.

٩٤-الألفاظ المشككة هي:الألفاظ التي اشتركت في المعنى وتفاوتت في حصوله في الأشياء ، كالضوء في الشمس وفي السراج ، ففي قولك : ضوء الشمس وضوء السراج ، نسبة الضوء إليهما مع تفاوته فيهما ، فليس ضوء الشمس هو ضوء السراج مع أن اللفظ واحد، فصار لفظ الضوء هاهنا لفظاً مشككاً. انظر : التعريفات ٥٨.

٩٥- بيان تلبيس الجهمية ٥/٤٣٧-٤٤٠.

المراجـــــع

١- الأسماء والصفات للإمام البيهقي أحمد بن حسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م

٢- إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم) أو (قاموس القرآن) للفقيه الدامغاني ، دار العلم للملايين، بيروت ط ١ / فبراير ١٩٧٠.

٣- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، لابن تيمية ، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .

٤- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي محمد بن محمد مرتضى ، صورة الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦هـ .

٥- تأويل مشكل القرآن لأبي محمد ابن قتيبة ، شرح ونشر السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، ط٣/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦- التدمرية ، لابن تيمية ، تحقيق ، د . محمد بن عودة السعدي ، مكتبة العبيكان ، ط٤/١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٧- التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٨- تفسير البغوي – المسمى : (معالم التنزيل) لأبي محمد الحسين بن مسعود ، تحقيق : خالد العك ، ومروان سوار.

٩- تفسير ابن جرير ، المسمى (جامع البيان في تفسير القرآن) لابن جرير محمد بن جعفر الطبري ، مصورة الطبعة الأولى الكبرى الأميرية ببولاق – مصر سنة ١٣٢٤هـ .

١٠- تفسير ابن أبي حاتم ، تحقيق : أسعد محمد الطيب ، مكتبة نزار الباز ، مكة – الرياض ، ط١/١٤١٧هـ - ١٩٩٧.

١١- تفسير السمعاني – المسمى (تفسير القرآن) لأبي المظفر السمعاني تحقيق : أبي تميم ياسر بن إبراهيم وأبي بلال غنيم بن عباس ، دار الوطن ، الرياض ، ط١/١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٢- تفسير القرطبي ، المسمى (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي – بدون بيانات – فيه مقدمة بعنوان : (مقدمة الطبعة الثانية) .

١٣- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، توزيع مكتبة ابن تيمية .

١٤- التوحيد وإثبات صفات الرب لمحمد بن إسحاق بن خزيمة – راجعه : محمد بن خليل الهراس ، مكتب الكليات الأزهرية – القاهرة ١٤٠٠هـ .

١٥- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تحقيق : عبد الرحمن معلا اللويحق ، ط١/١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

١٦- درء تعارض العقل والنقل ، لابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط١ /١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

١٧- الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، للسيوطي ، نشر دار المعرفة ، بيروت .

١٨- الرد على المنطقيين لابن تيمية ، نشر : إدارة ترجمان السنة ، لاهور ، باكستان ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .

١٩- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ، المكتب الإسلامي ، ط٣/١٤٠٤هـ – ١٩٨٤ م .

٢٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي .

٢١- سنن الترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٢- سنن أبي داود مراجعة : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الإسلامية – استانبول

٢٣- سنن ابن ماجة ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر .

٢٤- الصحاح ، للجوهري اسماعيل بن حماد ، تحقيق ، أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٣٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٤ م .

٢٥- صحيح البخاري – مع الفتح ، بياناته في رقم ٣٠.

٢٦- صحيح مسلم – تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر زمامة إدارة البحوث العلمية ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م .

٢٧- الصواعق المرسلة على الجهيمة والمعطلة ، لابن القيم ، تحقيق : د . علي الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، ط١/١٤٠٨هـ .

٢٨- العرش وما روي فيه ، لابن أبي شيبة ، تحقيق : محمد بن حمد الحمود ، مكتبة المعلا ، الكويت ، ط١/١٤٠٦١هـ – ١٩٨٦م .

٢٩- العظمة ، لأبي الشيخ الأصفهاني ، تحقيق : رضاء الله محمد إدريس المباركفوري ، دار العاصمة ، الرياض ، ط١/١٤٠٨هـ .

٣٠- الفتاوى ، (مجموع فتاوى ابن تيمية) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن القاسم وابنه ، ط١/١٣٩٨هـ.

٣١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، نشر دار المعرفة ، بيروت .

٣٢- لسان العرب لأبي الفضل ابن منظور ، دار صادر ، بيروت .

٣٣- الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، مؤسسة الرسالة ط٢/١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٣٤- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة البابي الحلبي - مصر ط١/١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

٣٥- مسند الإمام أحمد ، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة ، مؤسسة الرسالة ، بتحقيق عدد من المحققين .

٣٦- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، دار الكتب العلمية ، إيران ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون .

٣٧- المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .

٣٨- المقتضب ، لأبي عباس المبرد ، تحقيق : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١/١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٣٩- منهاج السنة النبوية ، لابن تيمية ، تحقيق : د. محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط ١/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .